



المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق  
The Consultative Center for Studies and Documentation

أيار 2022

## ندوة قانونية تحت عنوان:

### "مقاربة تصحيحية لتوصيف جرائم العدو "الإسرائيلي"

عقد "المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق" و "مرصد قانا لحقوق الإنسان"، ندوة قانونية تحت عنوان: "مقاربة تصحيحية لتوصيف جرائم العدو "الإسرائيلي"، الثلاثاء بتاريخ 24 أيار 2022، شارك فيها نخبة من الخبراء القانونيين العرب والأجانب.

افتتح الندوة رئيس المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق الدكتور عبد الحليم فضل الله بكلمة ترحيبية، حدّد فيها الإشكالية الرئيسية للندوة والمتمثلة في إعطاء الوصف القانوني الصحيح لجرائم الاحتلال الصهيوني على نحو يميّزها عن ما يماثلها من جرائم، بحكم ارتباط ارتكابات العدو بجريمة متمادية أصلية هي طرد شعب وإحلال آخرين مكانه والقيام بأفعال إبادة رمزية وتاريخية لأمة بأكملها فضلاً عن أعمال الإبادة المادية والدموية. وتطرق في كلمته إلى فشل العدو في تقديم سردية تنسب مأساة الشعب الفلسطيني أنفسهم، هذه السردية التي تفككت على أيدي المؤرخين الصهاينة أنفسهم الذين اضطروا إلى الاعتراف بجزء من الحقيقة التاريخية، والتي تؤكد بالوثائق وبما لا يقبل الشك بأن اليهود مدعومين بالبريطانيين، خططوا ونفذوا عمليات تطهير عرقي أفضت إلى قيام كيان غير مشروع قائم على العدوان والتوسع والفصل وسياسة الحرب الدائمة والاستيطان والخرق الدائم للقوانين الدولية والأعراف الإنسانية.

ثم ألقى رئيس مرصد قانا لحقوق الإنسان ومدير الدراسات القانونية في المركز الاستشاري الدكتور محمد طي كلمة تمهيدية، ركّز فيها على أن الهدف من هذه الندوة، ليس تعداد جرائم العدو "الإسرائيلي" ودراستها حالة فحالة، وتكرار ما كُتب ويكتب، بل تصحيح التوصيف وإعادةه إلى نصابه الصحيح، بناءً

على كون الجرائم ليست جرائم آنية أو بسيطة، بل جرائم متطرفة ومستمرة ترتكب عن سابق تصور وتصميم في سياق مخطط رسم منذ المؤتمر الصهيوني الأول سنة 1897، وما زال تنفيذه جارياً، وهو يهدف عن طريق ارتكاب الجرائم إلى استبدال وطن بوطن وشعب بشعب من هنا فإن جرائم القتل والتهجير لا تبقى جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية فقط، ولا تبقى جرائم تجريف المزروعات ومصادرة الأراضي جرائم عادية أو تدابير حكومية، بل يتحول كل ذلك إلى جريمة إبادة جنس بشري .Genocide. وهكذا سائر الجرائم.

### الجلسة الأولى:

في الجلسة الأولى من الندوة قدّمت د. نيلوفر باغوات (الهند) الورقة الأولى التي تمحورت حول الدور البريطاني والأميركي المشارك بفعالية في تسهيل موجات الهجرة وتشجيعها، وفي جميع الجرائم التي ارتكبتها الصهاينة، وأكدت الباحثة في القانون الدولي ضرورة تفكيك دولة الفصل العنصري والإبادة الجماعية التي أقيمت في فلسطين، وذلك عبر مقاومة موحدة في المنطقة والعالم، واعتماد استراتيجيات متنوعة لدحر المشروع الصهيوني الذي أدى إلى نشوب عدة حروب عدوانية في الشرق الأوسط والمغرب العربي.

وقدم الورقة الثانية الخبير القانوني الدكتور هيبه الله نجندي منش من الجمهورية الإسلامية الإيرانية، تحدث فيها عن خلل في تطبيق مبادئ القانون الدولي، حيث لم يتم التعامل القانوني الضروري مع المسؤولية الجنائية الدولية للكيان الصهيوني عن الجرائم التي يرتكبها وهي من أخطر الجرائم الدولية في العصر الحديث.

### الجلسة الثانية

في الجلسة الثانية قدّم الورقة الأولى المستشار الدكتور حسن عمر من جمهورية مصر العربية وتناولت معاملة الأسرى والجرحى والمساجين، بمن فيهم المساجين الإداريين، والمخفيين القسريين، وأكد أن هؤلاء هم رهائن جرى اختطافهم نظراً لكون ما يسمى الدولة الصهيونية ليست دولة بالمعنى القانوني لمخالفتها شروط قبولها في الأمم المتحدة وتكرها لحق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم على أرضهم، وبناءً على قرارات الأمم المتحدة التي تقضي بإنهاء الاستعمار. وقال إنه تجب ملاحقة الذين اختطفوا المعتقلين الفلسطينيين أمام الدول التي قدموا منها، وليس تسليمهم إلى الكيان الصهيوني غير الشرعي.

وأكد د. عمر على أن اليهود القادمين إلى فلسطين لا يملكون سوى حقين، الحق الأول هو العودة إلى أوطانهم الأصلية، والحق الثاني هو منح من كان مقيماً في فلسطين قبل الهجرات الجنسية الفلسطينية.

**الورقة الثانية** قدّمها الدكتور عادل الشكري من العراق، وتناول فيها التهجير المنظم للفلسطينيين وإحلال المستجلبين اليهود محلهم، وخرج باستنتاجات، أهمها أنّ جريمة التهجير القسري هي جريمة دولية منظمة، مستمرة، وتعد من الجرائم الدولية الواردة في ميثاق محكمة نورمبرغ وطوكيو وغيرهما، وما يمكن أن تشكّل جرائم ضد الإنسانية، وجرائم إبادة جنس بشري، وجرائم حرب.

عرض الدكتور أحمد عمر **الورقة الثالثة** من الجمهورية العربية السورية، تحت عنوان: الاحتلالات، والاعتداءات والانتهاكات القانونية المستمرة، التي يرتكبها العدو الصهيوني، والتي بات الغرب ينظر إليها على أنها تجري في نزاع عادي. وتناول الباحث قضية الحرب الاستباقية نافياً شرعيتها ومؤكداً أنها لا علاقة لها بالدفاع المشروع عن النفس.

**الورقة الرابعة** في هذه الجلسة قدّمها المستشار القانوني في المحكمة الجنائية الدولية الأستاذ فؤاد بكر من فلسطين، تناول فيها جرائم القتل العمدي وتجريف الأراضي الزراعية وتلويث البيئة والتهجير القسري. وكانت الخلاصة أن الكيان "الإسرائيلي" يسنّ القوانين من أجل حرمان الفلسطينيين من أرضهم، ويحاول تقديم القضية الفلسطينية إلى الرأي العام الدولي على أنها قضية عقارية يمكن حلها أمام المحاكم "الإسرائيلية"، مضيفاً أن كل ذلك يشكل انتهاكات متتالية للقانون الدولي.

**أما الورقة الأخيرة** فقد قدّمها الدكتور سليم حداد، والتي تناولت الارتكابات الصهيونية منذ العام 1937 حتى اليوم. متوقفاً عند إعلان بلفور (1917) الذي أكدّه ونستون تشرشل في ما عرف بالكتاب الأبيض الأول عام 1922. حين صدور قرار التقسيم رقم 181 عام 1947، بالإضافة إلى تبني بن غوريون الخطة "Dalet" في آذار 1948 التي قضت بإجراء التطهير العرقي، أي طرد الفلسطينيين من أرضهم.

وفي 14 أيار 1948 ومع انسحاب القوات البريطانية من فلسطين، أعلن بن غوريون قيام دولة "إسرائيل" وبدأ التدمير المنهجي للقري الفلسطينية، بعد أن هُجر ما يقرب من /800.000/ فلسطيني. وتوقف د. حداد عند اقتلاع الأشجار بما ترمز إليه من تجذر في الأرض مشبهاً ذلك بتشبث الفلسطينيين بأرضهم. واختتمت الندوة بتقديم بعض المداخلات التي أكدت على إعادة توصيف الجرائم الصهيونية، وعدم الاقتصر على تكرار ما كُتب ويُكتب حولها.